

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



اللجنة الخامسة
الجلسة ٤١

المعقدة يوم الاثنين
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

١٩٩١ A/41/٦١٣

JAN 3 1992

الامم المتحدة UN

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعون

السيد الممثل (الجماهيرية العربية الليبية) : الرئيس

رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٤ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢ - المساعي الحميدة وصنع السلم ؛ وصيانة السلم ؛ والابحاث
وجمع المعلومات (تابع)

الباب ٦ - المسائل السياسية الخامسة ؛ والتعاون الإقليمي ؛ والوماية
وإنهاء الاستعمار (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.41
21 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

المحتويات (تابع)

الباب ٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (تابع)

الباب ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (تابع)

البند ١٦ من جدول الاعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٧ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤ من جدول الاعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
(A/46/6/Rev.1) ١٩٩٣-١٩٩٤ (تابع) A/46/6 و ٧

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (Add.1 A/46/16 و ١)

١ - السيد سوموفيا (شيلي) : قال إنه قد أصبح على الأمم المتحدة بانتهاء الحرب الباردة أن توالي اهتماماً سياسياً أكبر للمسائل الاجتماعية وأن تركز على تطوير الأدوات اللازمة لمعالجة مشاكل الأمن الإنساني الناجمة عن القضايا الاجتماعية والإنسانية والبيئية . وعليها أن تسع جاهدة في قيامها بذلك لكي تثبت نفس الفعالية التي تميز بها جهودها التقليدية لصيانة السلم .

٢ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة أنجزت الكثير في الميدان الاجتماعي فيما زال الشوط أمامها طويلاً . ولقد أجرى مشاورات بناء على طلب من الأمين العام بشأن إمكانية عقد قمة دولية للنظر في التنمية الاجتماعية مما أتاح له فرصة التعرف عن كثب على الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في معالجة مواطن العلل الاجتماعية . ولابد من أن تستعمل على نحو فعال الموارد المحدودة جداً التي ستتاح للأمم المتحدة خلال فترة السنتين القادمتين . وبما أنه لن يكون هناك بد بالإضافة إلى ذلك من أن تتضاعف مسؤوليات الأمم المتحدة ليتمكنها الاستجابة بفعالية إلى احتياجات وتطلعات الحكومات ، فإنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية . وينبغي أن تولى هذه الحقيقة اهتماماً رئيسياً أثناء عملية تحضير ميزانية فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ .

٣ - ومضى يقول إنه لم تخصص سوى نسبة ٥,٢٢ في المائة من إجمالي تقديرات الميزانية للبرامج الاجتماعية ، سيتلقى منها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا ، في المائة . لهذا فإن على الأمم المتحدة إعادة تقييم أولوياتها وإعادة توزيع الموارد نحو الأنشطة الاجتماعية على نحو يعود بالفائدة على أفراد المجتمع الأشد حاجة .

القراءة الأولى (تابع)

الباب الثاني - المساعي الحميدة وصنع السلم وصيانة السلم والابحاث وجمع المعلومات
(تابع)

٤ - الرئيس : أشار إلى أن اللجنة قررت إرجاء النظر في الباب ٢ إلى أن تتخذ الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة إجراء بشأن مسألة صيانة السلم . وقال إن اللجنة السياسية الخامسة اعتمدت في جلستها ٢٦ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر مشروع القرار A/SPC/46/L.9 ، والذي تشير الفقرة الخامسة من ديباجته إلى مسألة صيانة السلم .

٥ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : طلبت إلى إدارة الشؤون القانونية أن تطلع اللجنة الخامسة عن المبرر لدرج الإهارة المتعلقة بأنشطة الأمين العام في مجال صيانة السلم ، في فقرة من فقرات ديباجة مشروع القرار (A/SPC/46/L.9) الذي اعتمدته اللجنة السياسية الخامسة بدل إدراجها في إحدى فقرات منطوقه وقالت إن ذلك يشكل ولاية جديدة مما يعد سابقة غير مقبولة . علاوة على أن المسألة لم تعرّف للاسف على اللجنة السادسة . ويعتزم وفدها أن يقترح إدراج فقرة في منطوق قرار اللجنة الخامسة بشأن البند الجاري مناقشته للاعتراض على الانتهاء الذي تمثله تلك السابقة التي أشارت إليها .

٦ - ومضت تقول إن مشروع القرار المعتمد من اللجنة السياسية الخامسة يدرج المساعي الحميدة ضمن أنشطة صنع السلم للأمين العام ، بيد أن المساعي الحميدة وصنع السلم يردان في مطلع الباب على أنهما مفهومان منفصلان . وطلبت إلى الأمانة العامة أن توضح أين ترد في الخطة المتوسطة الأجل تلك الأنشطة المحددة الموسومة في الفقرة ٧-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وقالت إنه ينبغي أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن ذلك الباب تكييف عبارات الفقرتين ٦٧-٢ و ٦٨-٢ ولا سيما الفقرة ٦٨-٢ (و) ، حتى يصبح وصف تلك الأنشطة متطابقا مع العبارات المستعملة في الخطة المتوسطة الأجل .

٧ - وفي الأخير ، قالت إن وفدها يود معرفة ما هي الولاية التشريعية التي تقرر عرض الفقرة ٧١-٢ ولا سيما جملتها الأخيرة .

• •

٨ - الرئيس : اقترح أن تقدم المعلومات الملتمسة من الوفد الكوبي بشأن مشروع قرار اللجنة السياسية الخامسة ، أثناء مشاورات غير رسمية تعقد بعدما أن تكون اللجنة قد اعتمدت الباب ٢ في القراءة الأولى .

٩ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : قالت إن وفدها يود أن يتم تقديم المعلومات في إحدى الجلسات الرسمية للجنة الخامسة .

١٠ - السيد كيشين (المملكة المتحدة) : قال إن أي طلب بتقديم مشورة من إدارة الشؤون القانونية مسألة تقررها اللجنة بكمالها ، وأعرب عن رغبة وفده في أن يمعن النظر في هذه المسألة .

١١ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن اللجنة الخامسة ليست بالمحفل المناسب الذي يقدم إليه التفسير القانوني لمشروع قرار متخد من اللجنة السياسية الخامسة . وأعرب عن عدم اعتراض وفده على أن تشار المسألة في مشاورات غير رسمية .

١٢ - الرئيس : طلب من الوفود أن تراعي ضيق الوقت ولا تتفكر طويلاً لتحديد ما إذا كان ينبغي تقديم رأي قانوني للإجابة على طلب الوفد الكوبي في جلسة تعقدها اللجنة أم أثناء مشاورات غير رسمية .

١٣ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : قالت إنه ليس لوفدها اعتراض على المضي قدماً في اعتماد الباب ٢ في القراءة الأولى . وهو لا يطلب مشورة قانونية بشأن مفهوم صنع السلام في حد ذاته ، وإنما لمعرفة السند الذي أدرجت بموجبه ولاية جديدة لمفهوم جديد في دينباجة مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة السياسية الخامسة بدل إدراجها في إحدى فقرات منطوقه . ذلك أنه لابد من معرفة الممارسة التي كانت متتبعة في الماضي .

١٤ - وهددت على أنها لا ترى مقرراً يحدد ما إذا كان يجب تقديم الفتوى المطلوبية في اللجنة الخامسة نفسها أو في مشاورات غير رسمية . وأكدت أن وفدها على اقتتناع راسخ بأن اللجنة الخامسة مؤهلة على نحو كامل لسماع تلك الفتوى .

١٥ - الرئيس : قال إنه إن لم يسمع اعتراضاً ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على ما أصدرته لجنة البرنامج والتنسيق من استنتاجات وتوصيات بشأن الباب ٢ على نحو ما يرد في الفقرات ٧٧ إلى ٧٩ من الوثيقة A/46/16 .

١٦ - تقرر ذلك .

١٧ - أقرت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيم اعتماد بمبلغ ٠٧١ ٠٠٠ ٧٣ دولار تحت الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ في القراءة الأولى على أساس أن ينظر في المسائل المشار إليها بصد الباب ٢ في مشاورات غير رسمية وأن تجري جميع التعديلات الالزامية .

١٨ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : قالت إنها تفترضبقاء المسألة التي أشارت لها بشأن الاختصاص القانوني للجنة الخامسة مفتوحة .

١٩ - الرئيس : قال إن ذلك هو ما يفهمه .

الباب ٦ - المسائل السياسية الخاصة ، والتعاون الإقليمي ، والوصاية وإنهاء الامتناع
(تابع) (A/C.5/46/39)

٢٠ - الرئيس : أعرب عن عدم ارتياحه للتأخير في تقديم التقديرات المنقحة تحت الباب ٦ مما تسبب في تأجيل أعمال كل من اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة . واقترج أن ترجع اللجنة اتخاذ إجراء بشأن ذلك الباب إلى أن يتساهم لها تقرير اللجنة الاستشارية .

٢١ - تقرر ذلك .

الباب ٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (تابع) (A/C.5/46/7/Add.2)
(A/C.5/46/18)

٢٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم تناقش برنامج عملها المقترن لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ نظراً لتأجيل دورتها السادسة عشرة من نيسان/أبريل ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٣ . ومن ثم فبرنامج العمل المقترن هو برنامج مؤقت وضع على أساس برنامج عمل فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على تقدير الأمين العام البالغ ٥١ ٦٣٠ ٠٠٠ دولار على أن يكون مفهوماً بأنه سوف تعرف على الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين التقديرات القادمة المنقحة تحت الباب ٢٧ .

٢٣ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار إلى أن هناك في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، حسب الجدول ٥-٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة ١٨٨ وظيفة من الرتبة المحلية . وأن اللجنة الاستشارية أفادت بوجود ٩٥ موظفاً من الرتبة المحلية ما زالوا في بغداد (الفقرة ٤ من الوثيقة A/46/7/Add.2) . وتساءل عما إذا كان هؤلاء الموظفون الـ ٩٥ الذين تعينهم اللجنة الاستشارية هم ضمن الـ ١٨٨ موظفاً المشار إليهم في الجدول ٥-٢٧ ، وإن كان الأمر كذلك فهل باقي الموظفين الآن في عمان ، وما هو فرق تكاليف المرتبات بين بغداد وعمان .

٢٤ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الفروق المحققة في مرتبات الموظفين تتصل بموظفي الخدمة العامة المعينين بعقود دولية . أما الموظفون المعينون بعقود محلية فقد بقوا في حين نقل الموظفون المعينون دولياً إلى عمان . أما عن التكاليف فهي أعلى في عمان ، وسيتعكس هذا الفرق في التقديرات المنقحة تحت هذا الباب .

٢٥ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : سأله عن المبلغ الصحيح الذي سيكشف عنه في المشاورات غير الرسمية .

٢٦ - السيد مورداكي (فرنسا) (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن تقديرات الميزانية البرنامجية المنقحة التي قدمها الأمين العام في إطار الباب ٢٧ هي أعلى من التقديرات الأولية ، وتساءل عما إذا كان الفرق سيحمل على منتدوق الطوارئ .

٢٧ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة أشارت إلى أن المبررات التفصيلية للموارد المطلوبة في الباب ٣٧ سوف تقدم في مرحلة لاحقة ، وعليه فإن التقديرات المنقحة المعروضة الآن أمام اللجنة ما هي سوى جزء من مقترنات الميزانية وهي لا تنطوي على أي لجوء إلى منتدوق الطوارئ .

٢٨ - الرئيس : قال إنه إن لم يستمع أي اعتراف ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار السرد البرنامجي للباب ٣٧ في صيغته الواردة في الوثيقة A/C.5/46/18 .

٢٩ - تقرر ذلك .

٣٠ - أقرت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتناد بمبلغ ٥١ ٦٢٠ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢ في القراءة الأولى على أساس أن ينظر في المسائل المشار إليها بقصد الباب ٢٧ في مشاورات غير رسمية وأن تجري جميع التعديلات اللازمة .

الباب ٢٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (تابع)

استعراض خدمات الترجمة التحريرية ، والترجمة الشفوية ، بجميع اللغات الرسمية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣١ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن الباب ٢٣ يتضمن اعتناداً بمبلغ ٧٠٠ ٧٠٠ دولار لإعادة إحياء برنامج تدريسي لمתרגمس في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وتوافق اللجنة الاستشارية على مقترنات الأمين العام .

٣٢ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية أشارت في تقريرها (A/46/7/Add.1) إلى عدد من المشاكل التي ينبغي معالجتها . ففالبا ما يترك المترجمون الناجحون في البرنامج التدريسي للجنة الاقتصادية لافريقيا بعد قضاء بعض سنوات في الخدمة بحيث أصبح البرنامج التدريسي يوفر أساساً موظفين للعمل في أماكن أخرى . وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام تعزيز الالتزامات التعاقدية للمترشحين الناجحين بغية ضمان بقائهم لفترة أطول في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المقر واللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بتدريب المترجمين التحريريين وتنسيبهم ومتناوبتهم ، مع إعطاء الأولوية لملء الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٣٣ - وفيما يتعلق بخدمات الترجمة الفورية ، قال إن اللجنة الاستشارية ترى أن الممارسة الحالية لاستخدام المترجمين الشفويين الذين يعملون لحسابهم الخاص ليست فعالة . وينبغي إعادة تقدير مستوى خدمات المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعد الانتهاء من برنامج البناء لتحديد ما إذا كان هناك مبرر لانتداب مترجمين فوريين متفرغين يمكن انتدابهم إلى أماكن أخرى لفترات قصيرة ، حسب الاقتضاء .

٣٤ - السيد ميشالسكى (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الدورة السابعة والأربعين توصيات صارمة بشأن المركز التعاقدى للناجحين من متلقى البرنامج التدريسي . وهناك حاجة إلى موظفين دائمين في اللجنة الاقتصادية

(السيد ميشالسكى ، الولايات المتحدة الأمريكية)

لأفريقيا وينبغي ألا يسمح للموظفين المعينين في اللجنة على اثر اختتامهم للبرنامج التدريبي بنجاح بالانتقال إلى مراكز عمل أخرى مثل نيويورك وجنيف .

٢٥ - السيد أرومبا (وغندا) : قال إنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بشأن ضرورة الاحتفاظ بالموظفين في أديس ، بيد أنه يعتقد رغم ذلك أن المسألة المطروحة هي كيفية تحقيق ذلك . ويبدو أن جزءا من المشكلة يمكن في ظروف العمل في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وينبغي النظر في هذا الجانب بالإضافة إلى آلية ترتيبات تعاقدية . ويتحقق وفده على أن هناك أيضا حاجة إلى تعزيز خدمات الترجمة التحريرية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا بغية التخلص من استخدام المترجمين العاملين لحسابهم الخاص ولكنه لا يجدمبررا للانتظار إلى أن ينتهي مشروع البناء . وقال إنه يفترض أن مشروع تعين القدرة التكنولوجية للجنة الاقتصادية لافريقيا (A/C.5/46/19 ، الفقرة ١٥) سوف يتم مع انتهاء فترة السنين .

٢٦ - السيد زهيد (المغرب) : رحب بتقلص معدل الوظائف الشاغرة في وحدة خدمات الترجمة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، من ٤١ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٣٣ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩١ . وقال فيما يتعلق بالاحتفاظ بموظفي اللجنة الاقتصادية لافريقيا أنه لا يرى داعيا إلى إخضاع بعض الموظفين الدوليين إلى شروط لا يخضع لها جميع الموظفين الدوليين الآخرين . ولقد يكون من الأفضل التطرق لمسألة توفير حواجز لموظفي اللجنة . وأعرب عن موافقة وفده على رأي اللجنة الاستشارية القائل بأنه يمكن النظر مرة أخرى في مسألة خدمات الترجمة الفورية في سياق مستوى خدمات المؤتمرات التي ستطلبه اللجنة بعد إتمام مشروع البناء .

٢٧ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إنه ينبغي ألا يدخل أي جهد لكي يضمن البرنامج التدريبي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا معالجة المعوبات التي تعترض اللجنة فيما يتعلق بالموظفين العاملين في مجال خدمات المؤتمرات . وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الحاجة إلى التفعيل باللغة العربية . كذلك ينبعي للأمين العام أن يستثني حواجز لاحتفاظ بالموظفين في اللجنة . ولقد ثبت بوضوح عدم فعالية الممارسة المتمثلة في اللجوء إلى المترجمين الفوريين العاملين لحسابهم الخاص ، مما يستدعي ضرورة النظر في وضع برنامج تدريبي لتوفير مترجمين فوريين . والجدة القائلة بأن

(السيد الهواري ، الجزائر)

المترجمين الغوريين العاملين لحسابهم الخاص أقل تكلفة هي حجة غير مقنعة نظراً لمستوى الكفاءة المتدني الحاصل . وسأل عن الممارسة المتبعة في اللجان الإقليمية الأخرى .

٣٨ - السيد موته (الكاميرون) : قال إن الجمعية العامة أعربت في قرارها ٢٤٨/٤٥ باء ، عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال خدمات المؤتمرات ، وطلبت إحياء البرنامج التدريسي . ويأمل وفده في بذلك كل جهد ممكّن لتحديد مؤسسات التدريب المناسبة بنهائية عام ١٩٩١ . ويواافق وفده على توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالبرنامج التدريسي للمترجمين . وعلاوة على ذلك ، ونظراً لعدد الاجتماعات التي تعقد في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي يحتمل ان يتزايد ، فإن استخدام المترجمين الشفويين المستقلين ليس حلاً فعالاً . وينبغي إيلاء الاعتبار إلى إنشاء هيئة ترجمة شفوية دائمة في اللجنة على نحو ما اقترحته اللجنة الاستشارية . وأخيراً ، وفيما يتعلق بمسائل خدمات المؤتمرات الأخرى ، فهو يحث الأمين العام على تعزيز خدمات المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا دون الانتظار إلى حين اتمام مشروع التشريع .

٣٩ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الترتيبات المتعلقة بالمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين تختلف من لجنة إلى أخرى . وتستخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مترجمين تحريريين يؤدون أيضاً مهام الترجمة الشفوية ، في حين تخدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا هيئة دائمة للترجمة التحريرية والشفوية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بنفع نظام اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٤٠ - الرئيس : قال إن أي إجراء بشأن هذه المسألة سيؤجل إلى حين إجراء المشاورات المتعلقة بالصياغة الدقيقة للقرار .

البند ١١٦ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/46/30) ، A/46/28 ، A/C.5/46/31 ، A/C.5/46/33 ، A/C.5/46/35 ، A/C.5/46/45 و A/C.5/46/275

البند ١١٧ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)
(A/C.5/46/45 و A/C.5/46/33 ، A/C.5/46/31 ، A/C.5/46/15 و A/46/614 و A/46/9)

٤١ - السيد زاهد (المغرب) : تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، فقال إن هدف الاستعراض الذي تقوم به لجنة الخدمة المدنية الدولية لمهمتها A/46/30 ، المجلد الثاني هو تحسين أدائها بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن تنظيم وتنسيق أحوال الخدمة في منظمات النظام الموحد . ووفقاً للتقرير المتعلق بذلك الأداء الذي وضعته لجنة التنسيق الإدارية (A/46/275) فإن المماعب التي صادفت اللجنة لا تتبع عن أي نقص متأصل في نظامها الأساسي ، وإنما تجيء من الأسلوب الذي يفسر به هذا النظام . وفي رأي منظمات النظام الموحد ، فإن المماعب التي تواجهها اللجنة في أدائها هي تزايد التسبيس ، وعدم ادراك الفروق بين منظمات النظام الموحد ، وبرنامج العمل المرهق . وقد قدم عدد من التوصيات لحل هذه المماعب . ووافقت اللجنة ، من جانبها ، وهي تؤكد من جديد على استقلالها وموضوعيتها ، مع لجنة التنسيق الإدارية على أن أحدى مشاكلها هي العمل المرهق . وللتغلب على هذه المشكلة ، يرى أعضاء اتحاد المغرب العربي أنه ينبغي للجنة أن تتبع جهودها الهدافة إلى ترشيد جدول أعمالها على أن تأخذ في الاعتبار بالشكل الواجب طلبات الجمعية العامة وال الحاجة المسائل المطلوب منها أن تعالجها . وينبغي أن تستمر في مراعاة الاحتياجات المختلفة للمنظمات في النظام الموحد ومشاغلها الخامدة . ويوافق أعضاء اتحاد المغرب العربي مع اللجنة على أن الأداء السلس للنظام الموحد يتطلب التعاون والثانية الحسنة من جميع الأطراف .

٤٢ - وأردف قائلاً إن الجمعية العامة طلبت إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية في قرارها ٣٤١/٤٥ أن تواصل رصد تطور الهاشم وكذلك آخر التغيرات المحتملة في مستويات الأجور في الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة ، نتيجة لتنفيذ قانون مقارنة أجر الموظفين الاتحاديين لعام ١٩٩٠ . والقصد هو تجنب حدوث تجميد طويلاً لتسوية مقر العمل والإبقاء على القدرة التنافسية لمرتبات الأمم المتحدة . وعلى أساس عدد من الافتراضات ، بما في ذلك الزيادة المحتملة التي تبلغ نسبتها ٢٤ في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لتكلفة العمالة في نيويورك ، انتهت اللجنة إلى أن تنفيذ القانون سيخفض الهاشم إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ وإلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ . وعلى أساس هذه الآثار المحتملة ، أوصت بأن تلغي الجمعية العامة قرارها الذي تطلب فيه إلى اللجنة أن تدير الهاشم على مدار فترة ٥ سنوات كيما يكون متوسط الهاشم في مستوى قريب من نقطة الوسط المستصوبة . وأوصت أيضاً باتخاذ تدبير انتقالى حتى عام ١٩٩٤ يتم بموجبه منح زيادة جزئية فقط للبقاء على

(السيد زاهد ، المغربي)

الهامش في النطاق المستموم الذي اعتمدته الجمعية العامة ، وذلك بدلًا من منع زيادة كاملة تبررها حركة الرقم القياسي لتسوية مقر العمل في نيويورك . وهذه توصية معقولة يتبين أن ينظر إليها بعين الاعتبار .

٤٣ - وأضاف قائلاً إنه وفقاً للفقرة ١١٩ من التقرير ، كان المرتب الأساسي الصافي في عام ١٩٩١ للخدمة المدنية المتخصصة أساساً للمقارنة أعلى بنسبة ٨,٦ في المائة من مستوى الأمم المتحدة . وستزيد الزيادة في مستوى أجور الخدمة المدنية الاتحدادية في الولايات المتحدة التي ستحدث في عام ١٩٩٢ من الشفارة إلى حوالي ١٣ في المائة . لذا توصي اللجنة بزيادة جدول المرتبات الأساسية /القاعدي الحالي بنسبة ٨,٦ في المائة . وستبلغ الآثار المالية المترتبة على هذه التوصية حوالي ٥٨٠٠٠ مليون دولار ستطفىء معظمها من الأرصدة الخارجية عن الميزانية . وبالنظر إلى حجم الشفارة القائمة بين الخدمة المدنية المتخصصة أساساً للمقارنة والأمم المتحدة ، يرى أعضاء اتحاد المغرب العربي وجوب زيادة المرتبات الأساسية ، على أن تؤخذ في الحسبان الآثار المالية المترتبة على التوصية في ميزانية الأمم المتحدة وميزانيات المنظمات الأخرى في النظام الموحد .

٤٤ - وأضاف قائلاً إن اللجنة اشتراك في القيام باستعراض شامل لأحوال خدمة مساعد الأمين العام وكلاء الأمين العام . ونظراً لأنها لم تنجح في وضع معدل مباشر للمرتب بين النظام الموحد والخدمة المدنية المتخصصة أساساً للمقارنة ، فقد اضطرت إلى وضع معدل تقريري يمكن العمل به . وأوامت بزيادة في مستويات أجور مساعد الأمين العام وكلاء الأمين العام في إطار يتراوح من ٧ إلى ١١ في المائة ، وذلك لتعكس المرتبات أحوال الخدمة المحسنة في المستويات المعادلة في الجدول التنفيذي للخدمة المدنية المتخصصة أساساً للمقارنة . وأوامت كذلك بإن تترك ترتيبات الأسكان وعلاوات التمثيل لتصرف الرؤساء التنفيذيين في النظام الموحد . ويرى أعضاء اتحاد المغرب العربي أنه على الرغم من أنهم يؤيدون الزيادة من ناحية المبدأ ، فإنهم يرون أن مقدار الزيادة يتبين أن يحدد خلال مشاورات غير رسمية تجري على أساس معلومات إضافية عن أشهرها .

٤٥ - ومضى قائلاً إنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٥/٤٢ ، قامت اللجنة ، بالتعاون مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، باستعراض المنهجية المتبعه في تحديد الأجر الداخلي في حساب المعاش التقاعدي للموظفين

(السيد زاهد ، المغرب)

غير المصنفين على رتب ، بين فيهم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . وأومنت اللجنة بأن يطبق الإجراء المستخدم فيما يتعلق بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي على جميع الموظفين غير المصنفين على رتب ، المعينين أو المنتخبين ، الأعضاء في الصندوق . وليس لدى أعضاء اتحاد المغرب العربي اعتراض على هذه التوصية .

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية قد نظراً أيضاً في مسألة الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة ، بيد أنها لم يستقرّا على توصية معينة . وأعرب ممثلو الموظفين عن تأييدهم لإبقاء النظام الراهن على أساس أنه يعمل بشكل جيد ولا يحتاج إلا لتعديلات طفيفة . وتقترن اللجنة الإبقاء على الطريقة الحالية إلى حين اجراء دراسة شاملة للمسألة تنفذ على مراحل وفقاً للطار الزمني المقترن في الفقرة ٨٤ من تقريرها . ويؤيد أعضاء اتحاد المغرب العربي اجراء هذه الدراسة على أن يراعي رأي ممثلي الموظفين المؤيدين للبقاء على النظام الحالي .

٤٧ - السيد أوسيا (الأرجنتين) : قال إن وفده يساوره نفس القلق الذي أعربت عنه لجنة الخدمة المدنية الدولية إزاء قرار منظمة العمل الدولية بإنشاء الصندوق التطوعي لقواعد التوفير ، وازاء الاجراء المنفرد الذي اتخذه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بمنع بدل خاص لمقر العمل ، ويواافق على أنه لا ينبغي لهذين القرارين أن يشكلا سابقة . وعلى عاتق اللجنة الخامسة تقع مسؤولية تذكير الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء بمزايا وجود نظام موحد حقيقي يمكن وجود شذوذ من هذا النوع .

٤٨ - واردد قائلاً إنه فيما يتعلق بأداء لجنة الخدمة المدنية الدولية ، فلييس بوسع اللجنة أن تفعل الكثير ما لم تتفق الدول الأعضاء والموظفو التنفيذيون في العزم على الاحتفاظ بالنظام الموحد . وقد أحاط وفده علماً برأي لجنة التسيير الإدارية فيما يتعلق بتزايد التسيير في اللجنة ، وعدم الإدراك للفارق بين مختلف المنظمات ، وبرنامج عملها المرهق ، وتزايد النهج التنظيمي في أعمالها . ولا شك في أن اللجنة لديها ولية معابة للغاية ، بيد أنها حافظت دائماً على وجود مستوى رفيع من المهارة التقنية ، والنزاهة والاستقلال . وينبغي التصديق على سلطتها بوصفها هيئة فرعية

(السيد أوسبي ، الإنجليز)

للجمعيّة العامة في جميع المسائل المتعلّقة بآحوال الخدمة المدنيّة الدوليّة . وقد حدثت تحسينات في أدائها ، مثل التغييرات الأخيرة في شكل تقاريرها . والفرق العاملة الثلاثيّة وسيلة فعالة لتسوية المسائل التي تتضمّن رابطات الموظفين والوكالات والدول الأعضاء ، وينبغي دعوتها إلى الانعقاد متى رأت اللجنة أن ذلك من المستحب . وتعيّن أعضاء اللجنة يتبّعها أن يستند إلى الحاجة إلى وجود توازن بين الخبرة والمهارة التقنيّة وال الحاجة إلى دم جديد . وتبدو التوصيّة الداعية إلى أن يكون الحد الأعلى للتعيينات ثلاث فترات أفضل توصيّة تلائم تحقيق هذا التوازن . وإذا نجح المجهود الذي يبذل حالياً لترشيد عمل الجمعيّة العامة بالنظر في عدد من بنود جدول الأعمال كل سنتين ، فلا يتبّعها أن يستثنى النّظام الموحد للأمم المتّحدة من هذه القاعدة ، وإن كان يتبّعها للجنة أن تواصل تقديم تقرير كل عام كيّما يمكن إبقاء الدول الأعضاء على علم بالمسائل العديدة التي تعالجها .

- ٤٩ - وتطرق إلى التوصيات الواردة في التقرير الراهن للجنة (A/46/30) ، فقال إنّه قد مضت سنتان منذ أن قررت الجمعيّة العامة الحفاظ على الهاشم بين النّظام الموحد والخدمة المدنيّة المتّخذة أساساً للمقارنة في مستوى قریب من ١١٥ على مدار فترة خمس سنوات ، على أساس تيسير التوصل إلى اتفاق آراء بشأن قرار يقترح إجراء زيادة عامّة قدرها ٥ في المائة . وقد أدى تنفيذ هذا القرار في الأجل القصير إلى تجميد مرتبات موظفي الأمم المتّحدة . وينبغي التوصل إلى حل يبقى المرتبات على مستوى يمكن أن يجتذب أفضل المرشحين . وينبغي أن يأخذ قرار اللجنة في الاعتبار الآثار المترتبة على قانون الأجور المقارنة للموظفين الاتحاديين في الولايات المتّحدة ، الذي قدّ به تخفيف الفارق بين القطاع العام والخاص في السنوات العشر التالية . وبدها من عام ١٩٩٤ ، فإنّ آثار هذا القانون ستكون مشجعة لمنظومـة الأمم المتّحدة .

- ٥٠ - ومن قائلـا إنّ اللجنة ومجلس المشدوق المشترك للمعاشات التقاعدية قد استمرا في دراستهما للأجر الداخـل في حساب المعاش التقاعدي ونظام المعاشات التقاعدية . ولم يجر التوصل إلى اتفاق في المجلس بشأن ما إذا كانت المنهجـية الحاليـة تسبـب أو لا تسبـب مشـاكل أو شـذوذـا ، بـيدـ أنه يـنبـغـي أنـ يـتـابـعـ المـجـلسـ نـظرـهـ فيـ المسـأـلةـ وـيـتـوـمـلـ إلىـ خـلاـصـةـ مـحدـدةـ فيـ دورـتهـ الصـيفـيـةـ . وـالـخـيـارـاتـ المـطـروـحةـ هـيـ الـاحـفـاظـ بـالمـنهـجـيـةـ الـحـالـيـةـ ، اوـ تـطـبـيقـ الـمـارـسـةـ الـمـحلـيـةـ وـفقـاـ لـافـضلـ الـاحـوالـ السـائـدةـ فيـ كـلـ مـرـكـزـ عـملـ ، اوـ مـفـهـومـ الـاسـتـعـاضـةـ عنـ الدـخـلـ وـاسـتـخدـامـ الـضـرـائبـ الـمـحلـيـةـ لـتـحـدـيدـ الـقيـمةـ الـاجـمـالـيـةـ لـصـافـيـ الـمـرـتـبـاتـ . وـالـحـينـ إـتـامـ درـاسـةـ آـشـارـ هذهـ الـمـقـرـراتـ ، يـنبـغـيـ الـاحـفـاظـ

(السيد أوسيه ، الأرجنتين)

بالمنهجية الحالية . وعندما تستكمل الدراسات ، ينبغي أن تولي اللجنة أولوية لاستعراض المنهجية واقتراح حلول محددة . ووفده سعيد بالتقدير المتعلقة بالإيراد الاستثماري للمندوب ويرى أن العائد الحقيقي الذي تبلغ نسبته ٣٨ في المائة سعر يبعث على الرضا . كذلك فإنه راض عن الجهد المبذول لزيادة الاستثمارات في البلدان النامية ، التي يطبق الكثير منها إصلاحات ضريبية وسياسات تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي .

٥١ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على سلامة ووحدة النظام الموحد . وفي ضوء تنوع الأهداف والاحتياجات التنفيذية داخل المنظومة ، فإن هذا لم يكن مهمة سهلة وسيحتاج إلى التعاون وإبداء حسن النية والشقة من جانب جميع الأطراف . ولم تكن القرارات الأخيرة التي اتخذتها منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية متناغمة مع النظام الموحد وتشكل تهديداً له . ولا تزال الأداة التي أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة للموظفين في جميع أنحاء المنظومة ، وهي لجنة الخدمة المدنية الدولية ، فعاللة ويتعين الحفاظ على المفهوم الأساسي . وقال إن وفده يشارك اللجنة في قلقها ويؤيد بالكامل توصياتها في هذا الصدد ، ويأمل في إعادة الشقة بين اللجنة والمنظمات الأخرى المشتركة في النظام الموحد من خلال تفهم أكبر من جانب كل طرف لأدوار واحتياجات الطرف الآخر . وأعرب عن أمله في أن يتم في المستقبل تنسيق شروط الخدمة في جميع منظمات النظام الموحد من خلال اللجنة .

٥٢ - وأضاف قائلاً إن استعراض اللجنة لأدائها (A/46/30 ، المجلد الثاني) أوضح أن أداؤها جيد . وتم إدخال تحسينات عديدة على أساليب تقديم التقارير ، بما في ذلك الوضوح الأكبر . وقال إن وفده قد شعر بالتشجيع من نية اللجنة المعلنة على تحسين أدائها لاعمالها وسيؤيد أي إجراء يرمي إلى تعزيز فعاليتها واستقلالها وتجردها .

٥٣ - واستطرد قائلاً إن مسألة هامش الأجر الصافي لموظفي الفئة الفنية وما يعلوها من فئات هي مسألة معقدة تستحق النظر فيها بعناية . وهناك حاجة إلى النظر إلى توصيات اللجنة المتعلقة بـ إلغاء طلب تحديد متوسط لفترة خمس سنوات ومنح تسوية مقرر عمل جزئية في إطار الاشرطة الخطيرة لتجميد أجور موظفي الفئة الفنية لفترة طويلة والانخفاض التي تصيبها نتيجة لذلك من حيث القيمة الحقيقة . وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة بهذا الشأن . وإن تسوية المرتبات الأساسية الصافية بزيادتها بنسبة

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٨,٦ في المائة سيجعلها متماشية مع مرتبات الخدمة المدنية المستخدمة أساساً للمقارنة . وقال إن وفده يؤيد الزيادة ، التي ستتيح للمنظمة تعين أفضل الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم . وهناك أيضاً اسراً لتحسين شروط خدمة الموظفين برتبتي أمين عام مساعد ووكيل الأمين العام ، ولكن يمكن معالجة المسألة بصورة أفضل في المشاورات غير الرسمية ، باستخدام نهج براغماتي وحكيم . وقال إن وفده يؤيد أيضاً توصيات اللجنة بشأن الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمسؤولين غير المskنيين على رتب . وإذا أرادت مجلس إدارة بعض المنظمات المشتركة في النظام إبقاء مسؤوليتها المنتخبين خارج المندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين ، فإنه من حقها أن تفعل ذلك . بيد أنه متى أصبح أولئك المسؤولون مشتركون في المندوق ، فإنه يتبيّن تحديد اجرهم الداخل في حساب المعاش التقاعدي وفقاً لنهج النظام الموحد .

٥٤ - واسترسل قائلاً إن وفده قد درس بعناية آراء مجلس المندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين بشأن التعديلات المقترحة لنظام تسوية المعاشات التقاعدية . وستجعل توصية المجلس النظام أكثر استقراراً وهي تستحق النظر فيها بطريقة محبذة . وقد سره أن يلاحظ أن معدل العائد الفعلي على استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية لعام ١٩٩٠ هو ٣,٨ في المائة بالرغم من الاحوال الاقتصادية غير المواتية والاضطراب في الأسواق المالية . وأدت الاستراتيجية الدفاعية للمندوق وسياسة التنويع التي اتبعها إلى حمايته في وقت الشدة . وأثنى على أعمال لجنة الاستثمار وأعرب عن امله في أن تستمر في ضمان دخل مطرد من خلال سياساتها الحكيمه .

٥٥ - السيد دوهالت (المكسيك) : قال إن التعقيد التقني والحساسية السياسية للبنود المتعلقة بشروط الخدمة قد منحتها مكانة خاصة في برنامج عمل اللجنة الخامسة . وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية اتخاذ مجموعة من التدابير التي تؤدي إلى تعزيز النظام الموحد ، مع الإبقاء على توازن دقيق بين ما هو مستحب تقنياً وما هو مرضٌ سياسي . ويتعين النظر في المصالح المشروعة للرجال والنساء العاملين في إطار منظومة الأمم المتحدة في ضوء الضرورات الإدارية الناشئة عن نظام تنظيم الموارد البشرية الذي في حين يهدف إلى أن يكون متماسكاً وعادل فإنه يتبع ان يتوافر مع القيود المالية التي تواجهها المنظمات المشتركة في النظام ككل .

٥٦ - وأردف قائلاً إنه خلال المناقشة العامة للبنود ، أتيحت للدول الأعضاء فرصة الاستماع إلى آراء وطلبات ممثلي الموظفين المختلفين . وفي بعض الحالات ، كانت نبرة

(السيد دوهالت ، المكسيك)

المدخلات صريحة وتتسم بالاحترام . بيد انه في حالات اخرى ، كانت للأسف عدوانية وتensus إلى التحدي . وقال إن وفده كان دائمًا على استعداد للإستماع إلى الموظفين وحثهم على مواصلة الاشتراك في الحوار . بيد انه يتبع على رابطات الموظفين في الوقت نفسه ان تصدر ، علاوة على توصياتها بشأن شروط الخدمة المحسنة ، توصيات من اجل تحسين الانتاجية . وتحسين انتاجية الخدمة المدنية الدولية هي باستمرار مسؤولية مشتركة بين الدول الاعضاء والادارات والموظفين . وقال إن وفده على ثقة من انه في إمكان الامم المتحدة ، على أساس مبدأ نوبلمير ، ان تتحقق هدف اقامة خدمة مدنية اكثر انتاجية من اي نظام وطني .

٥٧ - واستطرد قائلا إن توصيات اللجنة إلى الجمعية العامة تبدو بصفة عامة ذات أسامي صلب . وستكون جميعها بدون شك قيد النظر التفصيلي خلال المشاورات غير الرسمية . ومن بين التوصيات التي يعتبرها وفده ذات أهمية خاصة هي تلك المتعلقة بتطور الهامش بين الاجر الصافي لموظفي الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة والاجر الصافي للامم المتحدة . وتنطوي المشكلة على بعدين . فمن ناحية ، سيترتب على القرارات المتخذة آثار هامة على الادارة التقنية للملة بين شروط الخدمة لمنظومة الامم المتحدة وشروط الخدمة للنظام المستخدم أساسا للمقارنة . ومن ناحية أخرى ، من المحتمل أن تترتب عليها آثار سياسية خطيرة على الجوانب الاعرض لإدارة شؤون الموظفين على نطاق المنظومة . وقال إن وفده يتفق مع الاراء التي أعربت عنها اللجنة ويأمل في أن تتبّع معالجة المسالة في اللجنة الخامسة بروح المرونة السياسية ، مع الأخذ في الاعتبار بصورة كاملة الآثار المحتملة لقانون تماثل أجور موظفي الحكومة الاتحادية بالولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٩٠ .

٥٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة أصدرت أيضًا عددا من التوصيات بشأن إدخال تعديلات على نظام الأجر التي تترتب عليها آثار مالية بالنسبة للدول الاعضاء ، بما في ذلك الزيادة المقترحة في جدول المرتبات الأساسية والزيادة في أجر الموظفين برتبتي أمين عام مساعد ووكيل الأمين العام . وقال إن وفده يوافق بصفة عامة على أنس التوصيات ويأمل في أن تتمكن اللجنة الخامسة من التوصل إلى حل يكون مرضيا لجميع الأطراف .

٥٩ - واسترسل قائلا إن أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية كانت مسألة تحظى باهتمام مستديم من الدول الاعضاء وكذلك من إدارات وموظفي المنظومة . وقال إن وفده أعرب عن تقديره لاعمال اللجنة والجهود المتواصلة لرئيسها بغية تحسين الاتصالات مع

(السيد دوهالت ، المكسيك)

الدول الأعضاء . وستحتاج الجمعية العامة إلى النظر في التوصيات المختلفة المتعلقة بتحسين أداء اللجنة بعمق قبل اتخاذ أي قرار . وينبغي الإبقاء على الوضع الراهن للجنة بوصفها هيئة خبراء . ويمكن أن يؤدي تحويلها إلى جهاز ثلاثي ، وهو بعيد عن أن يؤدي إلى خفض الطابع السياسي لبعض مناقشاتها ، إلى تحولها إلى نوع من محافل المفاوضات العمالية وهو ما يتعارض مع المبادئ التي أنشئت على أساسها . ولم يكن عباء العمل الشغيل الذي تضطلع به مساعدا على دراسة القضايا العامة المتعلقة بالتخفيط الاستراتيجي للنظام ككل . وقال إن وفده يأمل في إمكان أن يشتمل برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٩٢ على اجتماع استثنائي يكرس للنظر في سبل تعزيز النظام الموحد وتشجيع تنقل الموظفين فيما بين الوكالات المتخصصة .

٦٠ - وانتقل إلى تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين (A/46/9) ، فقال إن برنامج عمل المجلس اشتمل على بنود ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتشغيل صندوق المعاشات التقاعدية ، مثل النظر بصورة تفصيلية في الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة ، ومنهجية تحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمسؤولين غير المسكنين على رتب ، ونظام تسوية المعاش التقاعدي . وللأسف ، لم يحدث توافق للرأي بشأن بعض تلك المواضيع فيما يتعلق بالتوصيات التي يتبعها إلى الجمعية العامة . وفيما يتعلق بنظام تسوية المعاش التقاعدي ، قال إن وفده أيد توصية المجلس بأنه ينبغي تطبيق تعديل "صيف واشنطن" كما هو مشار إليه في الفقرة ١٧٥ من التقرير . وجاءت التوصية كنتيجة لمفاوضات مطولة وشاقة فيما بين جميع أعضاء المجلس . وقد جرت مداولات المجلس في ظروف تتسم بالضغط الشديد . وللأسف ، اتخذ إجراء الدفاع عن مصالح الموظفين شكلاً التدخل المادي في المناقشة . ومن المؤمل أن يتمكن المجلس في المستقبل من أن يقطع ب أعماله في جو يتصف بالهدوء والاحترام المفضي إلى الرصانة واتخاذ القرارات بطريقة موضوعية .

٦١ - وفي الختام أعرب عن رضاء وفده لإنخفاض الكبير في الخلل الاكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية والمعدل الحقيقي الإيجابي لعائد استثماراته للسنة التاسعة على التوالي . وكانت هذه النتيجة دليلاً على العمل الممتاز الذي اضطلع به لجنة الاستثمارات ، والتي نجحت في أن تجمع بين الأمان وإمكانية الربح والسيولة والقابلية للتحويل في إدارة موارد الصندوق وفي نفس الوقت كفالة التنوع الجغرافي لحافظة الاستثمارات .

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)
Add.2/Rev.1 و Add.1 A/46/11)

٦٢ - السيد لوتابه (الامارات العربية المتحدة) : قال إن الزيادة الحادة في نصيب بلده من الميزانية العادلة في السنوات الأخيرة من ١٩٨٠، ١٩٨٣-١٩٨٠ في المائة للفترة إلى نسبة مقترحة تبلغ ٢١٪، في المائة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ تعتبر غير عادلة . ولم يأخذ جدول الانصبة المقررة في الاعتبار الاشر الاقتصادي لحرب الخليج على بلده أو التقلبات الكبيرة لأسعار النفط . وفضلا عن ذلك ، فإن بلده عليهما التزامات ثقيلة فيما يتعلق بالتنمية الداخلية والمعونة الخارجية المقدمة للبلدان النامية على السواء . وحث اللجنة على أن تأخذ كل هذه العوامل في الحسبان عند تحديد جدول الانصبة المقررة . وقال إن وفده يحبذ البقاء على الجدول الراهن للانصبة المقررة حتى يمكن امعان النظر في منهجية جديدة في الحسبان الزيادة في عدد الدول الأعضاء والتي تقيّم البلدان وفقا للرقم القياسي للتنمية البشرية الذي يقوم بتجميعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويبرد وصفه في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠" . وفي الختام ، قال إن وفده لا يوافق كليا على مقترنات لجنة الاشتراكات ، ويأمل في اجراء مفاوضات بناءة والتي ستضمن مصالح كل دولة على أساس العدالة والمساواة .

٦٣ - السيد الدوسري (البحرين) : قال إن لجنة الاشتراكات قامت بزيادة النصيب المقرر لبلده من ٠٠٣٪ في المائة إلى ٠٠٣٪ في المائة بدون أن تأخذ في الحسبان الكساد الناشئ في المنطقة عن حرب الخليج وما ترتب عليها من آثار . وتم حساب تكلفة الأزمة بالنسبة للبحرين في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ بمبلغ ٩٠٨ مليون دولار . وقد استخدمت لجنة الاشتراكات احصاءات الدخل القومي للفترة ١٩٨٩-١٩٨٠ في وضع الجدول الالي . وقال إن وفده يؤكد من جديد تحفظاته فيما يتعلق باستخدام فترة أساس احصائية طويلة على هذا النحو ، ولا سيما في حالة البلدان المنتجة للنفط ، والتي هبطت دخولها القومية بصورة حادة ، وأدت وبالتالي إلى اعاقة تسييرها الاقتصادية والاجتماعية . وفي حالة تلك البلدان فإنه قد يكون من الانسب استخدام احصاءات لستيني ممتاليتين ، ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، واللتين حدثت فيها تغييرات أكثر خطورة مما حدث في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٠ بأكملها . وعلاوة على ذلك ، حللت بعض البلدان كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان ، والتي أثرت على قدرتها على الدفع . ومن غير المقبول تجاهل أن قدرة بلدان عديدة على الدفع قد أعاقتها الظروف الاقتصادية غير المواتية ، وذلك بالرغم من أن وفده يوافق على القدرة على الدفع كمعايير أساسية للمنهجية الراهنة .

(السيد الدوسري ، البحرين)

٦٤ - واستطرد قائلاً إن وفده يشعر بأن استخدام الدخل القومي كمؤشر غير دقيق ومضلل عند قياس الرفاهية الاجتماعية في الدول الجزئية الصغيرة . وأشار إلى أن الأمم المتحدة قد اتخذت قرارات تنص على تدابير محددة لصالح البلدان الجزئية النامية ، التي تعقّت مشاكلها الاقتصادية من جراء مجموعة من العوامل مثل الحجم المحدود للسوق المحلي ، والتي أدت إلى أن تكون تكاليف الانتاج والواردات أعلى . والموارد المالية المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أيضاً محدودة ، وكذلك الموارد الطبيعية ، ولا سيما في حالة البلدان التي تعتمد على مورد واحد طبقي رئيسي غير متعدد وهو النفط . وقد أدى الاعتماد الشديد على السوق العالمية فيما يتعلق بالواردات وال الصادرات إلى جعل الاقتصاد الوطني معرضاً بشدة للتقلبات في العرض والطلب ، مما جعل من الصعب تقدير الموارد المتاحة والمطلوبة لتمويل المشاريع الانمائية . وأخذ الدخل الحكومي في الانخفاض مع استمرار انخفاض مستويات انتاج النفط . وأدت ندرة المياه المستخدمة للأغراض المحلية والزراعية إلى خفض مساحة الأراضي المثزرعة ، والتي لم تتجاوز ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ومن المهمأخذ جميع تلك العوامل في الحسبان عند وضع جداول الانسبة المقررة وعدم الاعتماد كلياً على معيار الدخل القومي . ومن المؤكد أن الزيادة ، التي تدعو للأسف ، في النصيب المقرر للبحرين في ميزانية الأمم المتحدة ستكون على حساب التبرعات المقدمة من البحرين إلى الوكالات المتخصصة ومن ثم ستؤثر على الجهود الانمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥